الأمم المتحدة S/2018/607

مجلس الأمن

Distr.: General
14 June 2018
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة للإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومة بلدي، أتشرف بأن أحيل إليكم طيه رسالة مؤرخة ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٨ موجهة من أنور محمد قرقاش، عضو مجلس الوزراء ووزير الدولة للشؤون الخارجية، بشأن التطورات الأخيرة في الحديدة، اليمن (انظر المرفق).

وأرجو ممتنة تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(التوقيع) لانا **نسيبة**
السفيرة
الممثلة الدائمة

180618 180618 18-09844 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٨ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة للإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة

تنشر الإمارات العربية المتحدة قوات في اليمن منذ عام ٢٠١٥ بناء على طلب الحكومة الشرعية لليمن لحماية اليمن وشعبه من عدوان الحوثيين المستمر، في إطار تحالف عربي متعدد الأعضاء بقيادة المملكة العربية السعودية.

وقد أُبلغ مجلس الأمن على النحو الواجب بذلك الطلب في رسالة مؤرخة ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٥ موجهة من الممثل الدائم لليمن لدى الأمم المتحدة، وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٥ موجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن (S/2015/217)، حسبما أشير إليه في ديباجة قرار مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥).

وما فتئ الهدف الرئيسي للإمارات العربية المتحدة، بصفتها عضواً في هذا التحالف، ولا يزال يتمثل في إعادة السيادة لحكومة اليمن الشرعية والمعترف بها دوليا، ووضع حد للنزاع في اليمن الذي بدأه الحوثيون. ويتصرف التحالف وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآلية تنفيذها، ونتائج مؤتمر الحوار الوطني.

وفي ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)، الذي قدم فيه سلسلة من المطالب إلى الحوثيين، على أن تنفذ فورا ودون شروط، بما في ذلك الكف عن استخدام العنف، وسحب قواتهم من جميع المناطق التي استولوا عليها، والتخلي عن جميع الأسلحة الإضافية التي استولوا عليها من المؤسسات العسكرية والأمنية، والتوقف عن جميع الأعمال التي تندرج ضمن نطاق سلطة الحكومة الشرعية في اليمن، والامتناع عن الإتيان بأي استفزازات أو تهديدات ضد الدول المجاورة، وإنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم، وتسريح جميع الأطفال المجندين في صفوفهم. وحتى الآن، لم ينفذ الحوثيون هذه المطالب، في انتهاك واضح للقرار ٢٢١٦ (٢٠١٥).

ومن شأن ترك ميليشيات الحوثيين تسيطر على مناطق شاسعة من شمال اليمن وهي تواصل شن هجمات فتاكة بالقذائف التسيارية على المملكة العربية السعودية ألا يترك القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥) دون تنفيذ فحسب، بل أن يقوض أيضا الأمن القومي للإمارات العربية المتحدة ودول أخرى في منطقتنا. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد الحق المشروع في الدفاع عن النفس بموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي العرفي.

وكما يعلم أعضاء مجلس الأمن جيدا، ما فتئت الإمارات العربية المتحدة تسعى إلى التوصل إلى حل تفاوضي لهذا النزاع. وتُنفَّذ عملياتنا العسكرية بهدف تحقيق هذا الغرض. غير أن الجهود الرامية إلى إيجاد حل سياسي تتعثر منذ ما يقرب من عامين بسبب تعنت الحوثيين، على حساب السكان اليمنيين. ولن يؤدي الاستمرار في إطالة أمد الحالة الراهنة إلا إلى زيادة معاناة الشعب اليمني.

وقد توصلت الحكومة الشرعية لليمن والتحالف إلى نتيجة مفادها أن حرمان ميليشيات الحوثيين من سيطرتها على ميناء الحديدة هو أكثر السبل فعالية لجلب الحوثيين إلى طاولة المفاوضات وإنهاء النزاع. ونعتقد أن هذا الأمر ممكن عسكريا وأنه يمكن أن ينجَز بالحد الأدنى من التأثير في المدنيين اليمنيين، الذين تشكل سلامتهم مصدر قلق بالغ. وتدعم الحكومة اليمنية هذه العملية بصورة كاملة، وهي طلبت

من القوات اليمنية المحلية الاضطلاع بدور قيادي فيها. وتؤكد الإمارات العربية المتحدة التزامها بامتثال القانون الدولي الإنساني وبتنفيذ مبادئ الحيطة والتناسب والتمييز في سياق القيام بعملياتها.

وقد أرجأ التحالف هذه العملية لأكثر من سنة، استجابة للشواغل التي أعربت عنها الأمم المتحدة ووكالات الإغاثة. وخلال تلك الفترة، ظلت الحديدة البوابة الرئيسية المستخدمة من قبل ميليشيات الحوثيين للتهريب غير القانوني للأسلحة الإيرانية، في انتهاك صارخ للقرارين ٢٢١٦ (٢٠١٥) و ٢٢٣١ (٢٠١٥)، بما في ذلك القذائف والطائرات المسيرة من دون طيار الإيرانية المتطورة التي استخدمت ضد أهداف مدنية في المملكة العربية السعودية في الأشهر الأخيرة. وفي هذا الصدد، تلاحظ الإمارات العربية المتحدة أن التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن (S/2018/68) خلص إلى أن إيران لا تمتثل حظر توريد الأسلحة المنشأ بموجب الفقرة ١٤ من القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥) بعدم اتخاذها التدابير اللازمة لمنع بيع أو توريد الأسلحة والمعدات إلى ميليشيات الحوثيين. وللأسف، أصبح من الواضح أن آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش في اليمن ليست فعالة في منع هذا التدفق المستمر للأسلحة.

وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال يساور الإمارات العربية المتحدة قلق بالغ إزاء الإهمال الجسيم في تشغيل الميناء تحت سيطرة الحوثيين، وإزاء تأثير ذلك على صعيد العمل الإنساني. ويثبت الحوثيون أنهم لا يحترمون مبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلالية، فهم يقومون بانتظام بمصادرة شحنات المعونة التي يقدمها التحالف ويديرون الميناء إدارة سيئة تتسم بالفساد وبطريقة تحدِث تأثيرا كارثيا في الحالة الإنسانية في اليمن. ويرفض الحوثيون على نحو متكرر المقترحات بوضع الميناء تحت رقابة الأمم المتحدة، بما في ذلك أحدث محاولة قام بها المبعوث الخاص للأمين العام لليمن، مارتن غريفيث. وسيكون إنهاء سيطرة الحوثيين على المدينة المرفئية واستعادة سيطرة الحكومة الشرعية محل ترحيب سكانها وسيحسنان قدرتها على إيصال الإمدادات التي تشتد الحاجة إليها إلى المناطق الداخلية في شمال اليمن.

وقد استنفدت جميع الوسائل السلمية لمعالجة الآثار الإنسانية الوخيمة لسيطرة الحوثيين على ميناء الحديدة. وفي الآونة الأخيرة، وافق التحالف على تأجيل العمليات العسكرية في الحديدة لمدة ٤٨ ساعة لإتاحة وقت إضافي للسيد غريفيث للتفاوض على الانسحاب السلمي للحوثيين. وللأسف، وعلى الرغم من الجهود المشكورة التي بذلها المبعوث الخاص، رُفضت شروط التحالف، التي تطالب بانسحاب الحوثيين من الحديدة بصورة كاملة، ونقل السيطرة إلى الحكومة الشرعية لليمن والتعاون في جهود إزالة الألغام.

وقد خلص التحالف العربي إلى أن الوقت قد حان لتحرير ميناء الحديدة من سيطرة الحوثيين. وتهتم الإمارات العربية المتحدة أشد الاهتمام برفاه الشعب اليمني وهي أسهمت بنحو ٤ بلايين دولار في شكل مساعدات قدّمت إلى اليمن في السنوات الثلاث الماضية. وتلتزم الإمارات العربية المتحدة بضمان استمرار تدفق الغذاء والإمدادات الحيوية إلى عموم السكان اليمنيين، في الحديدة والمناطق التي تقدم لها الإمدادات على السواء. ويهدف العمل العسكري الذي نقوم به إلى التقليل إلى أدنى حد من أي تأثير سلبي في عمل الميناء نفسه. وستمارس الإمارات العربية المتحدة أقصى درجات الحيطة لتجنب أي ضرر مادي للميناء. وتأمل الإمارات العربية المتحدة في أن يتلقى مجلس الأمن نفس التأكيد من جانب الحوثيين من أجل رفاه شعب اليمن.

وعلاوة على ذلك، وتمشيا مع التزام الإمارات العربية المتحدة القديم العهد بالحكومة الشرعية لليمن والشعب اليمني، أود أن أبلغكم بأن الإمارات العربية المتحدة وضعت، خلال العام الماضي، خطة

شاملة لعملية إنسانية واسعة النطاق تهدف إلى ضمان استمرار تدفق الإمدادات الأساسية والمأوى إلى السكان المدنيين في إطار مجموعة من السيناريوهات. وتتضمن السمات الرئيسية المباشرة لهذه الخطة ما يلي:

- تدابير ترمي إلى ضمان الإيصال السريع لكمية من الغذاء خلال الأسبوع الأول تكفي لتغذية ٦٠٠ ٠٠٠ شخص لمدة شهر. وسيتواصل هذا التدفق المكثف للمعونة إلى حين استعادة الميناء، وهو ما تتوقع الإمارات العربية المتحدة حدوثه في غضون أسبوعين من بدء العملية.
- نشر خبراء في مجالي الموانئ والخدمات اللوجستية لمعالجة أي ضرر يلحقه الحوثيون بالبنى التحتية للميناء.
- عمليات كسح ألغام لفتح ممر آمن إلى الميناء حالما تتم السيطرة عليه.
- استعادة العمليات في مطار الحديدة واعتماد وسائل بديلة لإيصال المعونة إلى الحديدة وخارجها.
- التنسيق الوثيق مع الأمم المتحدة وسائر الوكالات الإنسانية الدولية، وكذلك المنظمات غير الحكومية العاملة في الميدان.

وستقوم ريم الهاشمي، وزيرة الدولة لشؤون التعاون الدولي في الإمارات العربية المتحدة، قريبا بتقديم المزيد من التفاصيل عن هذه الخطة، بما في ذلك الحالات الطارئة والتغطية على نطاق البلد.

وستواصل الإمارات العربية المتحدة العمل عن كثب مع المبعوث الخاص للتوصل إلى الحل التفاوضي السلمي الذي نسعى إليه جميعا. وتعتقد الإمارات العربية المتحدة اعتقادا راسخا أن هذه العملية ستؤدي إلى تقريب ذلك الحل، ومعه العودة إلى الحكم الدستوري في اليمن وإنهاء معاناة شعبه.

(توقيع) أنور **قرقاش**
وزير الدولة للشؤون الخارجية